أثر الفقه الظاهري في تجديد النحو العربي

- نقد وتقويـــــم -

الدكتور: صلاح الدين ملاوي
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب و اللغات
جامعة بسكرة- (الجزائر)

ملخـــــص:

يسعى هذا البحث إلى تقصي أثر الفقه الظاهري في تجديد النحو العربي، من خلال بسط القول في الدعاوى، التي تضمنها كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي. وهي دعاوى تتجاوز أعراف النحاة وتقاليدهم إلى السعي لتيسير مادة النحو، والثورة على ما كلف به النحاة من أصول مصطنعة مغلوطة.

وحري بالبيان أن ما يسوقه البحث ليس مجرد عرض وتوصيف لمقولات الظاهريين في المتن النحوي، بل هو محاولة جادة لتسليط آليات النقد والتشريح عليها، كي يتضح مدخول الأقوال من منخولها، وتستبين الرغوة من الصريح.

Résumé:

Cette recherche tente de suivre l'impact de le fiqh - dhahiri sur le renouvellement de la grammaire arabe, à travers la présentation des revendications contenues dans le livre "Répondre aux grammairiens" d'Ibn Madhaa Al-Qurtubi. Les revendications vont au-delà de la critique de la théorie grammaticale arabe pour fournir une approche alternative à traits grammaticaux.

Cette recherche n'est pas seulement une exposition des paroles d'Ibn Madhaa, c'est aussi une tentative de les critiquer et de les évaluer.

المنارة للاستشارات

1.مقدمة:

انصبّ اهتمام النحاة العرب في مصنّفاتهم على تثبيت الأنموذج الذي وضع أصولَه وفتق معانيَه الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، وأوضحَ معالَمه وفرّع مسائلَه سيبويهِ (ت180هـ)1 ، وتلقّاه التالون من بعدهما برضى واستحسان ؛ لكونه يَسُدُّ المطلبَ الذي وُضِع النحوُ من أجله، وهو حفظُ كلام العرب من اللّحن، وصيانتُه عن التغيير.

بَيْدَ أنّ القارئ لا يعدم، وهو يُنعِمُ النظرَ ويقلّبه في كتب التراث، بعضَ الجهود والمحاولات الإصلاحية التي مسّت النحوَ في صميمه، واتجهت إلى معاودة النظر في أصوله النظرية، وسعت إلى تهذيب مادّته وتذليل وعثائه. ولعلّ أوضحها ما كان مرجوعًا به إلى المذهب الظاهريّ، الذي أنشأه أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصفهاني (ت270هـ)، وبَسَطَه وبَرَعَ فيه أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (ت456هـ). وإنّ خيرَ من جسّد هذا الاتجاهَ الفقيهُ الأندلسي ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، الذي سعى إلى استئناف النظر في الموروث النحوي، والشروع في بناء منظومة نحوية جديدة، يمكن وسمها بالنحو الظاهري، بيانها فيما هو آت .

2. دواعي الثورة والتجديد : لم يعرف الدرس النحوي العربي، على اختلاف عهوده، أحدا من القدامى بلغ من التجديد مبلغ ابن مضاء فيه ؛ فقد ثار بالدرس النحوي ثورة شعواء سخط فيها على ما كُلف به النحاة من أصول خاطئة إثر تمسكهم بحديث العوامل.

فقد حنق هذا الرجل على المثالب التي وجدت طريقها إلى النحو العربي فتصدى لها بكتاب ثمين في النحو أسماه (الرد على النحاة)، يعدّ -بقطع النظر عن قيمته العلمية- من أشهر كتب الثورة والتجديد في تاريخ الدراسات النحوية العربية، حيث " لم يسبقه عن نهجه المتكامل عن أصول النحو أحدٌ قبله"2. كان فيه ابن مضاء واثقا من وجوب التعجيل إلى إصلاح ما فسد من نحونا العربي تحت تأثير صنيع النحاة، كما كان يثق ثقةً تامّة في صنيعه هذا3 ، فهوى على الأصول التي لاحت قداستها يطيح بها واحدة تلو الأخرى. وكان بحقّ ظاهرةً لغويةً فريدةً بل أمّةً وحدَه بين النحاة، استطاع أن يختطّ له منهجًا فكريا، لم يكن فيه متّبِعا ولا مقلِّدا أحدا من أئمة النحويين قبله، بل اجتهد اجتهادا مطلقا لم

المنارة للاستشارات

يغادر فيه الأصول والفروع، تخطّى به حدودَ الاجتهاد الجزئي الذي لم يخرج عنه المتقدمون والمتأخرون، وهو ما يعبَّر عنه في الفقه باجتهاد مذهب .

ولا يخفى، عند أهل التحقيق، أثر المذهب الظاهري في حمل ابن مضاء على هذا المسلك في تقويض دعائم النحو العربي. فتألّبه على أعراف النحاة وأصولهم النظرية والمنهجية كان بسببٍ من النزعة الظاهرية التي صادفت بنفسه قبولا حسنا، وكانت إسقاطاتها واضحة جلية في اجتهاداته، لا تخطئها عين ناظرة ؛ ومن علاماتها إكثارُه من التعابير النافرة من العلل والأقيسة، ومن التقديرات المختلفة التي لا تقف عند حدود ظاهر النص، ولاسيّما في كتابه تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ؛ لأنّها تجرّ إلى "زيادة معانٍ فيه من غير حجّة، ولا دليل إلاّ القول بأنّ كلّ ما ينصب إنما ينصب بناصب، والناصبُ لا يكون إلاّ لفظا يدلّ على معنى؛ إمّا منطوقا به، وإمّا محذوفا مرادا و معناه قائم بالنفس"4 و الرأي إذا لم يستند إلى دليل، فحرام؛ لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ "5 ، ومقتضى الخبر النهي والتحريم6 .

وليس ببعيد أن يكون ابن مَضَاء قد جارى في ثورته هذه ثورةَ الموحدين على الفقه بوجه عامّ بمذاهبه الأربعة، خاصّة و هو بمكانته الفقهية وثقله السياسي يتقلد منصب قاضي القضاة. فمن المحتمل أنه امتداد طبيعي للسخط الذي دبّ في أوصال الظاهريين المتألبين على كلّ ما هو مشرقي، حتّى بلغ الأمر أقصاه في عهد يعقوب بن يوسف حيث أحرقت جميع كتب الفقه التي تتجاوز ظاهر النص بعد أن جُرِّد ما فيها من القرآن وأحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)7 .

وما سبيل هذا أن يعنيَ أنّ ابن مَضاء لم يكن مخلصا في صنيعه كما يروّج له بعض الدارسين من أمثال : أحمد سليمان ياقوت8 ، وإبراهيم السامرائي9 اللذين حملا ابن مَضاء على التقرّب من الساسة في عصره قصد نيل رضاهم. فلو صحّ قولهما، لرأيناه لا يعبأ بالنحو المشرقيّ، ويثور به جملةً وتفصيلا دون أن يقيم له أدنى اعتبار، و هذا ما لا نلحظه، إذ نجده يستدرك النقائص التي توارثتها المؤلفات النحوية محاولا مناقشتها بنظرة واعية، لا عَنَتَ فيها تستجيب لمطامحه في تيسير النحو، وتذليل صعوباته دون أن ينكر على

المنارة للاستشارات

النحويين فضلَ ما بلغوه من الدرس؛ يقول: " إني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا؛ إلاّ أنّهم التزموا ما لا يلزمهم و تجاوزوا فيها القدر الكافي الذي أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها "10 .

فلو لم تكن بالنحو حاجةٌ إلى الإصلاح لظننّا ابن مضاء يحابي ساسته، و يتوسّل بمؤلفه إليهم. أما وهذا النحو على تلك الحال ، فإنّا نظلم الرجل، ولا ننصفه بمثل هذا الزعم. فلا منازعةَ في إخلاصه على الإطلاق ؛ فهو رجل قد أوتي بصيرةً ثاقبةً، ومعرفةً واسعة بأساليب العرب، وطرق كلامها، فهاله أن تسيء إلى النحو عللٌ ، تسللت إليه تحت وطأة التفريع والتأويل، مع إحساسه الواضح بقدرته على تجاوز هذه المظاهر السلبية فيه، و ليس ببعيد أن يظفر بذلك .

وسواء أحُمل ابن مضاء على الظاهرية أم لم يحمل، وسواء أأخلَص عمله لله أم لم يخلصه فالذي يعني الباحثَ هو أسلوبه في التعامل مع أصول النحو العربي، ومدى توفيقه في تقديم الحُجَج المقنعة التي تنهض دليلا على فسادها، وآستبدل ما ضاق به بخير ينتفع به، ويوظف توظيفا مثمرا في الدرس النحوي، أم لا يزيد على استبدال الذي هو خير بالذي هو أدنى ؟.

3.منهج ابن مضاء في التجديد النحوي(نقد وتقويم) : إنّ الذي يجدّ في فهم منهج هذا الرجل يلاحظ ثورته على نظرية العامل التي عرقلت النحو، وعطّلت فاعليته؛ وهي عماد النحو، " أو قل هي القطب الذي دارت عليه رحاه. وهال ابن مضاء أنّ هذه الرحى لا تطحن إلاّ تعسّفات من تقديرات،و تعليلات،وقلّما طحنت شيئا نافعا فيه بلاغ للناس"11.

و لم تنحصر ثورته على العامل فحسب، بل قامت على أسس أخرى طالما استمسك بها النحاة، وما أغناهم لو وفّروا جهدهم لما فيه حاجةٌ، و تركوا ما فيه فضول! .

المنارة للاستشارات

والمستحضر لمنهج ابن مضاء الإصلاحي ينتهي إلى أنّه قائم على أربعة أسس: أولها : إلغاء نظرية العامل، و ثانيها: إلغاء العلل الثواني، والثوالث، وثالثها: إلغاء القياس، ورابعها : إلغاء التمارين غير العملية.

و سوف أقف طويلا مع الأساس الأول الذي هو عماد النحو، مقتصدا كلّ الاقتصاد في الحديث عن الأسس الأخرى التي قام عليها مذهب ابن مضاء في رفض منهج القدامى، وسعيه إلى تجديده .

1.3. إلغاء نظرية العامل : لقد كان الباعث على إلغاء هذا الأساس تخليص الدرس النحوي من ويلات هذا المبدأ، وما جرّ إليه من ركام الأقيسة والعلل التي هي أميل إلى التخييل. ونلمس هذا الغرض في مفتتح الفصل الأوّل من كتابه (الرد على النحاة)؛ يقول ابن مضاء:"قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من هذا النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: "ضرب زيد عمرا " أنّ الرفع الذي في زيد و النصب الذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب...وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية "12 .

وقد أنكر على النحويين القولَ بأنّ الألفاظ يحدث بعضُها بعضا؛ لأنّ ذلك مما ينهض العقل، والشرع معا على بطلانه، فلا يدّعيه أحدٌ من العقلاء لمعان "منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث فيه إلاّ بعد العامل، فلا ينصب زيد بعد إنّ في قولنا " إنّ زيدا " إلاّ بعد عدم "إنّ" ".كما أنكر أن يتبادر إلى الذهن أنّ معاني هذه العوامل هي العاملة لا ألفاظها؛ ذلك أنّ الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة، و إمّا أن يفعل بطبع، والعوامل النحوية لا تفعل لا بإرادة، ولا بطبع، ولم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها13 .

ثم التفت ابن مَضاء إلى مناقشة إمكانية التعلل بأنّ مقولة النحويين بالعامل إنّما هي على وجه التشبيه والتقريب، لا على أساس الحقيقة. و ذلك أنّ هذه الألفاظ التي نسبوا

المنارة للاستشارات

العمل إليها إذا زالت، زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وُجدت، وُجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها؛ فيقول: " لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ لسومحوا في ذلك، وإنّما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك "14 . وفي هذا القول بيان شافٍ بأنّ هذا النحوي القرطبي لم يزرِ على نظرية العامل لذاتها، وإنّما ضاق بها ذرعا لما ينجرّ عنها من أحكام، ويترتّب عليها من تبعات على المستوى التطبيقي لا النظري ؛ نظرا لما تصطنعه من أساليب لم تنطق بها العرب، فتضفي عليها أمارات البلاغة، وتحطّ من الأساليب المنطوق بها إلى الهجنة. لذا أزرى عليها ابن مضاء، ودعا إلى نقضها، وتحرير النحو العربي من إصرها ، و بذلك يرد زعم من يعتقد أن فكرة العامل عون للمتكلم، يستهدي بها إلى النطق الصحيح، وعاصمة للسانه من الخطل، و أنها مجال لتيسير نحونا، وإزالة وعثائه. فابن مضاء يلمح في نظرية العامل تصعيبا وتشويشا يفضيان إلى الإبهام وعدم الإفهام؛ لذا كانت دعواه إلى تحطيم هذه الجُدُر التي بناها النحاة، لا إلى الإبقاء عليها مشيدة .

وقد انتقل ابن مضاء إلى بحث العوامل المحذوفة، ليدلّ على مدى فساد نظرية العوامل، فقسّم الحذوف إلى ثلاثة أقسام: محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به، حُذف لعلم المخاطب به15 ، ومحذوف لا حاجة للقول به، بل هو تامّ دونه، وإن ظهر كان عيبا16 ومضمر، إذا أظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره، كسائر المناديات المضافة والنكرات، ممّا هو منصوب بفعل مضمر وجوبا، تقديره: (أدعو)، أو (أنادي)، وهذا إذا أظهر تغيّر المعنى، وصار النداء خبرا17 .

وبعد تبيانه لهذه الحذوف يتساءل : ما إن كان إجماع النحويين على القول بالعوامل حجةً على المخالف، فيفضي به المقال إلى عدم الالتزام بهذا الإجماع؛ لأنه لا يحمل خصوصيات الجبر18 .

كما اعترض على تقدير متعلقات المجرورات؛ نظرا لما فيه من عنت وتقوّل كاذب على المتكلم. من ذلك أنّ النحويين زعموا أن الجارّ والمجرور متعلّقان بمحذوف تقديره (مستقر) في مثل قولنا: زيدٌ في الدار، مع أنّهم في غنى تامّ عن هذا التقدير المصطنع، الذي

المنارة للاستشارات

لا يدعو إليه سوى ما وضعوه من أنّ المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها إنْ ظاهرا أو مضمرا. فكلّ هذا الذي شغلَ النحاةَ وأجهد عقولهم معيبٌ في نظره ؛ لأنّ "هذا كلّه كلام تامّ مركب من اسمين دالّين على معنيين بينهما نسبةٌ، وتلك النسبة دلّت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك "19 .

و من هذه التقديرات التي أنكرها ابن مضاء الضمائرُ المستترة في المشتقات20 وكذلك المستترة في الأفعال، كأنْ يقولَ النحاة: إنّ في نحو: زيدٌ قام، ضميرا فاعلا بناء على تصور مُفاده أن لا يتقدم الفاعل على فعله، وأن لا يخلو الفعل من فاعله. فهذا تصورٌ فاسدٌ تمحّله النحاة من غير داع. ففي الفعل دلالةٌ على الفاعل دلالة لزوم تكفينا التقدير، وهي على احتمالين: أحدهما أن يكون في نفس المتكلم ضمير، غير أنّه لم يُدلَّ عليه بلفظ، للعلم به. والثاني أنّ الألف، والواو في التثنية، والجمع ليسا ضميرين، ولكنّهما علامتان على العدد، كما قيل : أكلوني البراغيث21 .

وعلى ضوء هذا التوجيه يرى أنّه يجب الاعتقاد في مثل هذه العبارة: زيد قام، أنّه إمّا على إرادة إعادة الفاعل، وإمّا على جهة الاكتفاء بما تقدم. أمّا في كلام الباري سبحانه، فواجب الإضراب عن إثباته، أو نفيه ؛ " لأنّه لا يوجد فيه دليل قطعيٌّ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات، والإبطال فيه"22 .

و يمضي ابن مضاء مع آرائه هذه في تطبيقات ميدانية يعرض فيها لأمّات المشكلات النحوية التي كثر فيها الخلاف، والجدل، كباب التنازع الذي يقول فيه: " وأنا لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علّقتُ، ولا أقول: أعملت "23 ، و كباب الاشتغال الذي حاول أن يجد له مخرجا مناسبا يغني عمّا قدّره النحاة على جهة النظرِ إلى العائد؛ فإن كان العائد على الاسم المتقدّم على الفعل ضميرَ رفع، ارتفع الاسم تبعا لضميره بلا إضمار رافع ولا ناصب. وإن عاد عليه ضميران: أحدهما في موضع رفع، وثانيهما في موضع خفض، أو أحدهما متصل بمرفوع، والآخر بمنصوب، مثلما في: أعبدَ الله ضرب أخوه غلامَه، جاز في (عبد الله) الأمران معا، وإن روعي المرفوعُ رُفع، وإنْ روعي المنصوب نصب24 .

ولم يَفُت ابنَ مَضاء القرطبي أن يُعرّج على بعض الأبواب النحوية التي عسّر فيها

المنارة للاستشارات

النحاةُ البحث، كالنصب بعد فاء السببية25 و واو المعيّة26 .

تلك هي - بوجه عام- مختلف الجوانب التي وجّه إليها ابن مضاء سهام النقد في ضوء دراسته النقدية للعوامل النحوية. فقد سعى سعيه لأبطال هذا التصور الذي اعتده النحويون قطب رحى النحو، ومدار مباحثه.

لا جرم إذا كان ابن مضاء قد أزرى على العوامل النحوية، من بعد أن اقتفى حديثَ النحاة فيها، فإنّ الباحث قد لا يجد حرجا في اتّباعه في بعض ما ذهب إليه، كدعوته إلى نبذ العامل النحوي المتكلف و فراقه، لقيام دعواه على أدلة راجحة ومقنعة ؛ بالنظر إلى ما يصحب فلسفة العمل من فروض خاطئة، وظنون مبهمة لا تهدي إلى حظ من فقه العربية، ولا معرفةٍ بأساليبها. فلو أنّ الدارسين انبروا لتصفية الدرس النحوي ممّا ران عليه من مناقص، وممّا علق به من شوائب، لكان ذلك أدعى إلى النهوض به. والسبيلُ الراشدة إلى هذا المطلب هي استصلاح ما اعوجّ من أصوله وفروعه، سواء أكان ذلك باجتثاثها أم بتصويبها.

و انطلاقا من هذا ، أرى ابن مضاء لم يتحامل في مطلبه بإلغاء نظرية العامل ومباعدتها عن ميدان الدرس النحوي، وإنْ لم تخلُ يوما ما من عون على تصحيح النطق وضبط الكلمات، ولعلّ ابن مَضاء لا يثور بها لذاتها، وإنّما لما تجرّه على مستوى التطبيق. وذلك ما نلمسه في قوله: "وأمّا إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عواملَ إلى ما أفضت إليه، فلا يجوز اتّباعهم في ذلك "27 .

والمؤسف -حقّا- أنّ بعض الدارسين يخطئون استنطاق مقولات ابن مضاء، فيذهبون بها بعيدا، يجافون القصد. فبكري عبد الكريم في نقاشه لابن مضاء ينتهي إلى أنّ هذا الأخير لم يسلم من قبول فكرة العمل في بعض مظانّ كتابه المذكور آنفا، والوقوع فيما كان يفرّ منه وينأى عنه، وذلك في مبحث التنازع الذي سبقت الإشارة إليه. فقصارى ابن مضاء فيه أنّه استعاض مصطلح الإعمال بمصطلح التعليق، وفي هذا العوض دلالة محققّة إلى العامل واعتراف ضمني به؛ يقول: "ولم ينتبه ابن مضاء إلى أنّه حين اعترف بالتعليق في المجرورات، والتنازع فقد اعترف ضمنيا بالعامل و وقع في تناقض وارتداد عن الخطّ الذي

المنارة للاستشارات

رسمه في أوّل كتابه لأنه حين يعلّق أحد الفعلين على فاعل، فقد اعترف بإعمال الفعل الآخر ."28

والحقّ أنّ هذا الاستنتاج غيرُ حصيف، مبنيٌ على التوهّم لا غير؛ ذلك أنّ الاعتراف بتعليق الفعلين لا يحمل صاحبه قطّ على الاعتراف بإعمال الفعل الآخر، إلاّ عند من يحمل الكلام على غير محمله، ويسوقه على غير قصده، وحسبنا علما أنّ معنى التعليق هو : الارتباط المعنوي29، وهو خلاف الارتباط اللفظي الذي يجرّ معه الأثر الإعرابي. فالواضح أنّ بكـري عبد الكريم ساق كلام ابن مضاء في التعليق على نحو ما كان يسوقه النحاة قديما بدءا من سيبويه الذي يجعل الإعمال المعنوي في مقابل الإعمال اللفظي30 فأنت إذا علّقت أحدَ الفعلين على فاعل ؛أي: أعملته معنى، فالآخر معملٌ لفظا. هذا بالنسبة إلى روّاد الفلسلفة العاملية، وأتباعهم الذين لا يرضون عن فكرة العمل حِوَلا. وأمّا ابن مضاء فإنّ التعليق لديه ليس بموازاة الإعمال، ولا هو مقابل له، بل يجعله بدلا عنه. ففي قوله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا31) يتعلق القطر بالفعل الثاني، فيكون مفعولا لـ (أفرغ)32. و ليس في هذا القول أدنى إيماءة إلى تعليق الفعل الثاني، و إعمال الأوّل؛ إذ كيف يكون ذلك، وقد جُعل (القطر) مفعولا به للفعل الثاني المتعلّق به، لا للفعل الأوّل ؟! و معلوم أنّ النحاة الذين يؤمنون بفكرة العمل النحوي يجعلون الاسم مفعولا به للفعل المعمل عملا لفظيا، أمّا المعمل معنى فهم يسلبونَه العمل .

إذن، الأكيد أنّ مقولة ابن مضاء في باب التنازع متمّمة لآرائه النقدية التي بنى عليها منهجه، وليست مناقضة لها، فلا يتطرّق الشكّ إلى رفض ابن مضاء لنظرية العوامل النحوية في جانبيها: النظري، والتطبيقي. فربّ قراءةٍ عجلى في كتاب (الردّ على النحاة) تفيد بأنّ صاحبه من ناقضي دعائمها نقضا مبينا، وحسبُ الباحث -بعدئذ- أن يوافقه فيما خلص إليه، أولا يوافقه، سواء من حيث المبدأ، أم الأحكام. أمّا الادّعاء بارتداده عن الخطّ الذي رَسَمَه في أوّل كلامه، فكلام لا يستقيم للعلّة السابقة.

ولا غضاضة أن يُخالف ابن مضاء في مذهبه كليّا، أو جزئيا، كتحامله على النحاة في حديثه عن متعلّقات المجرورات، حينما أجرى التقدير هاهنا في نطاق المضمرات التي لا

المنارة للاستشارات

يجوز إظهارها، ويعترض أشدّ الاعتراض على هذا النمط من التقدير الذي هو دعوى بلا دليل، ساقهم إليه تعلقهم بالعامل. فحسبهم -في نظره- أنّ الكلام مركّبٌ من اسمين بينهما نسبةٌ دلّت عليها (في) .

فهذه وجهة نظر خطرت لابن مضاء، و قد يكون رأيه وجيها، إلاّ أنّ المقطوع به أنّه ليس قطعيَ الصحّة، فلا يعدو أن يكون وجهة نظر محترمة، خطأٌ صرفُها إلى الصواب المطلق مع إنكار ما عداها. فقد يكون وجيها تركُ التقدير في مسائل هذا الباب، إلاّ أنّ التمسك به له -أيضا- ما يبرّره. فنظرةٍ إلى لغات شتّى في مثل هذا الاستعمال تدلّ على أنّ التقدير قائمٌ بذهن المتكلم حقّا، وليس إيرادُه من قِبَل التوهّم، أو من قِبَل فرضٍ استبدّ بذهن النحاة، فقوّوْه، ثمّ قاسّوا اللغة عليه، وكأنْ يكون داعيهم إليه ما وضعوه من أنّ المجرورات إذا لم تكن حروف الجرّ الداخلة عليها زائدةً، فلا بدّ لها من عاملٍ يعمل فيها فإن لم يكن ظاهرا، كان مُضمرا33 . و الحجّة أنْ نتّخذ نموذجا لغويا آخر عسى أن يتضح ذلك جليّا. فالتركيب العربي: زيدٌ في الدار، يقابله التركيب الفرنسي: (Zaid est à la maison) الذي لا يخلو من رابط بين الاسمين (est) سوى الحرف الدالّ على الظرفية (A)، وهو الشيء الذي تنبّه إليه النحاة، فقدّروه -إن لم يجدوه- تقديرا.

أمّا ما ينكر على جمهور النحاة في هذا الباب، فاشتطاطهم في منع إظهار الكون العام، مع أنّ التراكيب العربية قد أجازته في غير ما موضع. و قد ناقش المسألة عطية الصوالحي في بحث تقدم به إلى مجمع اللغة العربية بمصر تحت عنوان (الكون العام بين الحذف و الذكر) انتهى فيه إلى جواز ذكر الكون العام أو حذفه، وبخاصة في مصطلحات العلوم34 .

و لعل الذي يعيب منهج ابن مضاء في نقض نظرية العامل النحوي غضُّه الطرف عن مسائل منها جديرٍ اقتحامها، والقول فيها برأي، كالحروف العاملة، والنواسخ، وما يصحب ذلك من مصطلحات يغدو قبوُلها مع التنكّر لفكرة العمل تناقضا صريحا، وبلبلةً لقواعد اللغة من حيث إنّ تنزيه النظم اللغوية عن فكرة العمل قاضٍ -لا محالة- باصطلاحات جديدة أكثر مناسبة .

المنارة للاستشارات

فنقض فلسفة العمل النحوي يستوجب عملا ميدانيا مفصّلا ودقيقا، يمسّ مسائل النحو وأبوابه، ويقود صاحبه إلى تغييرات جذرية، لا مهرب منها، سواء أكانت في المصطلحات أم في الوظائف. ولا شكّ أنّه عمل خطير لا يغني عنه كلام مجمل أو مبادئ عامّة أو إشارات تطبيقية. فالتنكر لنظرية العامل النحوي -وهي أساس الفلسفة النحوية - يقيم بالذهن أسئلة عديدة، واستفهامات شتى تقتضي إبانة وتجليةً. فكان حريًّا بابن مضاء أن يلتفت إلى مثل ما قد يحفّ النحو من لبس، أو من استفسارات، ولا يكتفي بالإلماحات المقتضبة التي درج عليها في مؤلفه. لكن يشفع له أنّه أوّل عمل نقدي متكامل في هذا المضمار، وأوّل سعي حثيث في نطاق التغيير والتحوّل عن أعراف النحاة ومألوفهم. فبحسبه أن يضع الأساس المكين عوض التطرق إلى الدقائق والتفاصيل، وهو جهدٌ منوط بمن يجيء بعده . أحسبه قد وضع الخطوط العريضة التي يجب أن يهتدي بها المتأثرون بمنهجه، والقانعون بفكرته، وحسبه ذلك . يشفع له - أيضا - أنّه عزم على وضع مؤلف يتقصّى فيه مسائل النحو ما دقّ منها وما ظهر بأسلوب جديد فيه عونٌ وتيسير، ولعّله فعل، وإن لم يُتح له ذلك، فبحسبه أنه القائل: " و قد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله بإكماله انتفع به من لم يعقه عنه التقليد، و إلاّ فيستدل بهذه الأبواب على غيرها"35 .

وجدير بالذكر أيضا أنّ التفسير العاملي للعلامة الإعرابية له من المبررات في المتن النحوي، ما يدفع عنه شطط النقض، وغلواء الخصومة ؛ ألم تر أنّ النحويين تمثّلوا الجملة بنيةً عامليةً مجرّدة، تسيّرها شبكةٌ من العلاقات التركيبية التي تتبدّى آثارها –إن تحقيقا وإن تقديرا- على سطح البنية اللفظية المنجزة في شكل علامات إعرابية فارقة . فقال الزجاجي في حدّ الجملة: "هي كلّ كلام عمل بعضه في بعض"36، وسلك مسلكه السيوطي منتهيا إلى أنّ "الجملة تضمين جزأين، لعوامل الأسماء تسلُّط على لفظها، أو لفظ أحدهما".37 وهو الشيء الذي نلمسه فيما ساقه ابن جني من حديث في سبيل بيان مفهوم العمل النحوي فلم يتردّد في تفسيره من حيث هو تعبير عن علاقة تركيبية ناشئة بين معنيين، يكونان معجمين كلاهما أو أحدهما، مصداقا لقوله: "ألا تراك إذا قلت: (ضرب سعيد جعفرا)، فإنَّ

المنارة للاستشارات

(ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت ممَّا لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنَّما قال النحويون: عامل لفظي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبَّبا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلَّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول".38 فقول ابن جني نصٌّ في أنّ العمل النحوي الذي ينسج خيوطَ الجملة ليس مردودا إلى اللفظ في حقيقة الأمر، وإنّما مصيره إلى العلاقة التركيبية المجردة التي تنهض بين عنصرين موسومين كليهما أو أحدهما. ولا شكّ أنّ العلاقات مطلقا لا تنشأ بين الكلمات من تلقاء أنفسها، وإنّما منشئها المتكلم، فهو الذي يؤلّف بين الوحدات اللغوية، ويبني بعضها على بعض، ويعلّق بعضها ببعض. ولولاه لما كانت الجملة إلاّ مُكاءً أو تصدية. ويزيدك بيانا قول الجرجاني: "...اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت وتنفي وتنقض وتبرم فالحكم بأنّ الضرب فعل لزيد أو ليس بفعل له وأنّ المرض صفة له أو ليس بصفة شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعيها، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب أو اعتراف أو إنكار وتصحيح أو إفساد فهو اعتراض على المتكلم، وليس اللغة في ذلك بسبيل ولا منه في قليل ولا كثير".39 إنَّ هذا التصوُّر هو الذي دعا ابا الفتح إلى نسبة العمل، على وجه التحقيق، إلى المتكلم بقوله: "فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلِّم نفسه، لا لشيء غيره".40 ولم يكن هذا القول بسبيل الردة عن المنهج العاملي المتأصل في الفكر النحوي منذ عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعدّ – بحق- أوّل من "ثبَّت أصول نظرية العوامل ومدَّ فروعها، وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرِّ العصور"،41كما يزعم بعض الباحثين.42 إذ لو كان ذلك صحيحا، لرأيته قد تولى في مصنفاته عمّا اختطوه من مبادئ. والذي لا مراء فيه أنّه كان يستنّ بسننهم، ويجري على طرائقهم. وبحسبك أن تتصفح «الخصائص» لترى هذا النحوي كنظرائه في هذه المسألة لا تجد بينه وبينهم فصلا. ولعلّ هذا الفهم هو الذي دعا الطبقات الأولى من النحويين أن لا تجد حرجا في نسبة العمل إلى المتكلم تارة، وإلى اللفظ

المنارة للاستشارات

تارة أخرى، قال سيبويه: "وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا"،43وقال أيضا: "وزعم الخليل –رحمه الله- أنّه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط».44 ونظير ذلك قول الكسائي: «العرب ترفع كلّ ذلك وتنصب".45

انطلاقا من هذه الفرضية اشتدت عناية النحويين بظاهرة الإعراب، حتى بدا كأنَّما هو النحو، باعتباره مفتاحَ التركيب، والدليلَ عليه، فثقُلتْ موازينه في النظرية النحوية العربية، وبلغ مبلغا عظيما من الإشادة والترجيب، فقال فيه عبد القاهر الجرجاني، بعدما استشعر زُهْدَ بعض الناس في النحو، وإصغارهم أمره، قولاً مؤدَّاه "أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنَّه المعيار الذي لا يتبيَّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلاَّ من ينكر حسَّه، وإلاَّ من غالط في الحقائق نفسه".46 وجعله ابن هشام في أعلى المراتب ؛ لأنَّه الوسيلة إلى فهم الكتاب المنزل، وبيان دلالات حديث النبي المرسل، فقال: "فإنَّ أولى ما تقترحه، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسَّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل...وأصل ذلك علم الإعراب"47 .

ولمَّا رأى النحاة الإعراب حادثا بعد التركيب لا قبله، فسَّروه على أنّه عَلَمٌ على علاقة تركيبية ناهضة بين مركبين،48 فتواطئوا على تسمية الأول عاملا، والثاني معمولا صادرين عمَّا تقرَّر في علم العقائد ومجادلات علم الكلام49 من أنَّ لكلِّ حادِث محدِثا، ولكلِّ موجود موجِدا.50 ثمَّ طفقوا ينشدون لكل عامل معمولا، ولكل معمول عاملا، حتى استقامت لهم نظرية متكاملة في هذا الشأن، تقيّدوا بمفاهيمها، واشتقوا لها أحكاما، كانوا يرجعون إليها كلّما اختلفوا، يزيدونها غلظا على غلظ، حتى استحال، لديهم، "العامل كالعلّة المؤثرة، وإن كان علامة لا علّة ولهذا سموه عاملا...لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها...فلهذا سميت الآلات عوامل".51 ويدلك هذا كله أن العاملية تفسير علمي للبنية النحوية المجردة، يمكن قبوله، كما يمكن المصير إلى خلافه، إذا ما تهيّأ للباحث تفسير أرجح منه .

المنارة للاستشارات

2.3. إلغاء العلل الثواني و الثوالث :

هاجم ابن حزم قبل ابن مضاء علل النحو، ورآها " فاسدةً لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنّما الحقّ من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها وماعدا هذا فهو - مع أنّه تحكّم فاسد متناقض- فهو أيضا كذب، لأنّ قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا... شيء يعلم كلّ ذي حسّ أنّه كذب لم يكن قطّ، ولا كانت عليه العرب مدّة ثمّ انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك"52 كما كان من رأيه أنّ في تناول مسائل النحو بشكل معمق إفسادا له، فضلا على أنّه لغوٌ لا ينتفع به، فيكفي الدارسَ كتابٌ وجيز في قواعد العربية عن عشرات المؤلفات التي أرهق النحاة أنفسهم بها. ففي التعمّق في البحث ضلاله، وخروج على حقيقة النص، فلا يستجاز التمسك بأسباب التعلّل لكلّ شيء من باب التعمّق؛ ذلك أنّ "التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن الأوكد، ومقطعه دون الأوجب والأهمّ، وإنّما هي تكاذيب"53 .

وسار ابن مضاء على نهجه نافرا من العلل الثواني والثوالث التي هي تكلّف لا غاية له، إذ لا تفيد شيئا في تقويم الألسنة، وتصويب الخطأ. غير أنّه ارتضى قبيلا منها وهو القبيل المقطوع به، كأنْ يُسألَ عن سبب تحريك أحد الساكنين كلّما التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرفَ لين، فيجاب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكِّن النطق54 . فهذه علّة ثانية غير أنّها قاطعة يرتضيها ابن مضاء .

لا غرابة أن يثور الظاهريون بعلل النحو التي لا تنسجم مع منهج اللغة في البحث. لكن أنْ يطالبوا بإلغاء العلل ومصادرتها، فذلك مالا ثقةَ بجدوى المطالبة به . فتركُ التعلّل الصادر عن التعمّق في البحث يكون مطلبا وجيها إذا صدرنا عن منهج تعليمي، وحرصنا على تمهيد السبل أمام الناشئة التي أحرى بها ألاّ تنشغل إلاّ بالضروري من مسائل النحو المعينة على تملك ناصية اللغة دون مشقّة أو عياء ركونا إلى فقه الأولويات .

أجل؛ إذا كنا نسير بهدي من هذا، فترك العلل الزائدة مجلبةٌ للفائدة وتعميم للخيرات، لا يُظاهِرُ عليه عاقل. أمّا أن نغمط فضل التعليل في محاولة تفسير طبيعة اللغة وندّعي أنّه أمرٌ معيب يجب التخلص منه، سواء أكان المقبل عليها في طور الحداثة، أم في

المنارة للاستشارات

طور التخصص، ففي هذه الدعوة جرأة لا تضاهيها جرأة على أمر عظيم كهذا الأمر !. فينبغي أنْ نفْرق بين فئتين من الدارسين المستهدفين بالخطاب النحوي؛ ذلك أنّ أهل التخصّص إذا خاطبناهم على النحو المذكور سبيلنا أن نكيد للعربية من حيث لا ندري، أومن حيث إرادة الإصلاح. فإنّ في ذلك تضييقا على الدرس، وتقييدا ضارّا للبحث الذي من شأنه أن يكشف لنا طبيعة اللغة، ويوقفنا على نظامها الخاصّ ، والذي من خلاله نستطيع تيسير الدرس النحوي كلما أتيحت أسبابه. أمّا الاعتقاد "أن الدراسة اللغوية أو النحوية تنحصر في النحو المدرسي بكل ما فيه من حدود، وأنّ ما يخرج عنه ليس من النحو في شيء، فهذا خطل في تحديد الصعوبة55 وتنكّب للجادة .

3.3. إلغاء القياس: رفض ابن حزم القياس56، وعدّه ضلالا ومعصية وبدعة57، أولى بأهل العلم اجتنابه، وصرف العناية عنه، فأنكره، و رأى أنّ أوّل من قاس في الدين وعلّل في الشرائع إبليس58. وعاب المشتغلين به، ووصفهم بالشغب في قوله: "وشغب أصحاب القول بالقياس بأشياء موّهوا بها ونحن -إن شاء الله تعالى- ننقض كلّ ما احتجّوا به، ونحتجّ لهم بكلّ ما يمكن أن يعترضوا به، ونبيّن- بحول الله تعالى وقوته- بطلان تعلقهم بكل ما تعلقوا به في ذلك"59 ؛ وحجّته أنّ القيّاس أساسُه استخراج علّة من النص، ثمّ إعطاء حكم النصّ لكلّ ما تتحقق فيه العلّة، بمعنى أنّه يجرى حكما منتزعا من نصّ على نص آخر لاتحادّ في العلّة. فالحكم فيه محمولٌ على غيره، وليس مولّدا منه كالدليل الذي تتخذه الظاهرية عوضا من القياس، وهو أمر مأخوذ من الإجماع، ومن النص،لا بالحمل عليهما60 .

كذلك أنكر ابن مضاء القياس مثل شيخه؛ بحجّة أنّ أمة حكيمة كأمّة العرب لا يعقل أنْ تشبّه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكْم الأصل غيرُ موجودة في الفرع كتشبيه النحاة الاسم بالفعل في العمل، و إجراء الأحكام له على هذا الوجه61 . فالقياس بالنسبة إلى الناظر المُمْعِن في النظر، إغراقٌ في التفسير، وبعدٌ في التقدير، لا يُظفر منه بطائل، فصار النهيُ عنه واجبا.

وغني عن البيان أنّ علم النحو عند المصنفين قياس يتبع، لا يتحقق إنكاره؛"لأنّ النحو كلّه قياس"،62 فما لا يثبت استعمالا ونقلا يثبت قياسا وعقلا. وعليه إجماع

المنارة للاستشارات

النحويين كافة ؛ فهذا الكسائي، وهو من أئمة الكوفيين، يقصر النحو على القياس في قوله:63

إنّما النحوُ قياسٌ يُتَّبعْ**وبِهِ في كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

4.3.إلغاء التمارين غير العملية: كأن يقال: (بوع) أصلُه (بَيَعَ)، فأبدلت الياء واو، لانضمام ما قبلها، استثقالا للنطق بها64 . فهذا القسم المظنون ممّا يجب أن يُستغنى عنه لعدم الافتقار إليـه.

لا تثريبَ أن يُراجع ابن مضاء ما فسّره النحاة حسب هذا المنطلق، ولكن لا عذر له في نقض مبدأ التحوّل من الصعب إلى السهل ؛ أي: كراهية اللسان للثقل، ونزوعه تلقاءَ السهولة والخفة، خاصّة أنّ هذا القانون ينسحب على أيّ لسان، ويلوذ به كل إنسان . فالمتكلم بطبعه ميّال نحو اليسر، راغب عمّا فيه عسر، لذا يتحول، مع كرور الأزمان، عن بعض المظاهر التي فيها جفوة النطق وغلظته إلى ماعداها من المظاهر الأخرى التي يصفو فيها النغم65. وأحسب أنّ الدراسات المقارنة التي راجت أخيرا خيْرُ مُعين على إدراك هذه الحقيقة. فبإمكان الباحث أن يرى كم أفادت الدراسات السامية في كشف النقاب عن صحة كثير من التعليلات التي فسّر بها نحاة العربية حالات تستعصي على التفسير إلاّ وفقا لهذا القانون اللغوي. من ذلك قولهم -مثلا-: إنّ أصل باع بَيَع، فأبدلت الياء ألفا، وقام قَوَم فأبدلت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها66. فإنّ هذا الأصل بقيَ كما هو في اللغة الحديثة67، ممّا ينهض دليلا على صحّة ما علّل به النحاة هذه المسألة، بل على جواز مبدأ التعليل، وسلامته على وجـه العمـوم .

4.الخاتمة: جملةُ القول ومحصولُ الحديث أنّ آراء ابن مضاء خطوة إيجابية في مجال استصفاء أصول النحو وفروعه ممّا ران عليها بكرور الأيام وغفلة الحرّاس. فأطروحته تتدفق بالإحياء الذي يرومه الميسّرون، وأحسبه فيها مؤمئا إلى الأثر الذي يجب أن يقتفيَه النحاة في مصنّفاتهم. لكن هيهات أن ينتبه النحاة الذين أعقبوه إلى هذا الأثر، فنداؤه -على حد تعبير شوقي ضيف - قد " ذهب صرخة في واد ، فلم يستجب له نحاة المغرب، ولا نحاة المشرق في العصور الوسطى، وظلّ الناس، وظلّت الأجيال تعاني في قراءة النحو مشقّات

المنارة للاستشارات

هائلة، ولم يستطيعوا نقضها، إلاّ بزيادتها غلظا على غلظ. فقد أكثر النحاة من الشروح والحواشي والتقارير، ولم يفد النحو من هذا الإكثار وضوحا، بل أفاد غموضا فوق غموض وصعوبة فوق صعوبة "68 ، مع أنّ ما دعا إليه ابن مضاء ليقف في شموخ مع ما يقرّه علم اللغة الحديث، فكأنّما سبق هذا الرجل اللغويين الوصفيين إلى منهجهم؛ فآراؤه، عموما لتقف في شموخ جنبا إلى جنب مع ما في المنهج الوصفي من مبادئ.

هذا، وليس بمستجاز أن يحملنا حاصل هذا الاجتهاد على التقديس، الذي من شأنه أن ينسينا الثغرات التي تخللته؛ فقد تبيّن من غير وجه واحد أنّ بعض ما ذهب إليه النحاة أقوم قيلا وأهدى سبيلا مما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي. فحسب الرجل ما قدّمه من اجتهادات في سبيل فهم النظرية النحوية العربية، وإصلاح اعوجاجها بما تأتى له من أدوات معرفية ومنهجية .

المنارة للاستشارات

المصادر والمراجع:

ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين) :
1- لمع الأدلة مع الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ط2، 1971م.
ابن النديم (جمال الدين أبو الحسين):
2-الفهرست، تحقيق مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985م.
ابن جني (أبو الفتح عثمان) :
3- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت،ط2 (د.ت) .
ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد) :
4-الإحكام في أصول الأحكام، قدم له إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2 1983م.
5-تقريب لحد المنطق والمدخل إليه، .تحقيق إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة بيروت، (د.ت).
6-رسالة مراتب العلوم، رسائل ابن حزم، المجموعة الأولى، نشر إحسان عباس(د.ت) .
الأحمر (خلف) :
7- مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق، 1961م .
الإستراباذي (رضي الدين) :
8- شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م .
باقر (مرتضى جواد) :
9- (نظرات في النحو العربي)، مجلة كلّية الآداب، جامعة البصرة، العدد11، السنة التاسعة، 1976م .
بكري (عبد الكريم) :

المنارة للاستشارات

10- ابن مضاء و موقفه من أصول النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م .
الترمذي (بو عيسى محمد بن عيسى) :
11- السنن الجامع الصحيح،تحقيق كمال يوسف الحوت،دار الكتب العلمية،بيروت(د.ت).
الجرجاني (عبد القاهر) :
12- أسرار البلاغة في علم البيان، صحح أصله محمد عبده وعلّق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، (د.ت) .
13- دلائل الإعجاز سلسلة الأنيس، موفم للنشر، 1991م .
حسن (عباس) :
14- اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ط2، (د.ت) .
الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) :
15- الجمل، تحقيق ابن أبي شنب، مطبعة كلنسيك، ط2، باريس، 1957م .
أبو زهرة :
16- ابن حزم: حياته وعصره وآراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، (د.ت) .
السامرائي (إبراهيم) :
17- فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983م .
سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) :
18- الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.ت) .
السيوطي (جلال الدين) :
19- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرّم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م .
ضيف (شوقي) :
20- المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، 1971م .
عبد التوّاب (رمضان) :
21- بحوث و مقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1995م .

المنارة للاستشارات

عبد الجليل (رضا) :
22- الدراسات اللغوية في الأندلس، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد للنشر، العراق، 1980م .
عيد (محمد) :
23- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، 1982م .
القفطي (جمال الدين) :
24- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط1 1952م .
مجمع اللغة العربية بمصر:
25- كتاب في أصول اللغة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1 1975م.
ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن) :
26-الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط2، 1982م .
ابن هشام (أبو محمد عبدالله جمال الدين) :
27- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط2، 1969م.
وجدي (محمد فريد):
28- دائرة معارف القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، (د.ت) .
ياقوت (أحمد سليمان) :
29- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1994م .

1 إنّ الأنموذج اللغوي الذي اكتملت صورته على يدي سيبويه، إنّما مردّه إلى أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وضع أصوله، ورسم معالمه. ويشهد لذلك قول ابن النديم: "قرأت

المنارة للاستشارات

بخطّ أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان و أربعون إنسانا منهم سيبويه، و الأصول و المسائل للخليل". ابن النديم، الفهرست، تحقيق مصطفى الشويمي الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص233.

2 ينظر: خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1961م، ص 33، 34.

3 محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1982م، ص ب.

ومن دلائل هذه الثقة المفرطة في النفس أنّ ابن خروف (ت610هـ) ردّ على ابن مضاء بكتاب (تنزيه أئمة النحو عمّا نسب إليهم من السهو)، فبلغ الأمر هذا الأخير، فقال فيه متندرا: " نحن لانبالي بالكباش الناطحة وتعارضنا أبناء الخرفان ".ينظر: رضا عيد الجليل الدراسات اللغوية في الأندلس، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد للنشر العراق، 1980م،ص42،41.

4 ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط2 1982م، ص81.

5 الترمذي، السنن = الجامع الصحيح، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت)، 184/5، رقم الحديث2952 .

6 الرد على النحاة، ص81 .

7 ينظر: أبو زهرة، ابن حزم: حياته وعصره وآراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، (د.ت) ص521،520 .

8 ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص109،108 .

9 ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983م ص57.

10 ابن مضاء، الردّ على النحاة، ص72.

المنارة للاستشارات

11 نفسه، ص8.
12 السابق، ص 76، 77.
13 نفسه، ص78.
14 ينظر: السابق.
15 نفسه.
16 ينظر: نفسه، ص79.
17 ينظر: نفسه.
18 ينظر: السابق، ص79، 80 .
19 ينظر: نفسه، ص82 – 87 .
20 ينظر: نفسه، ص88 – 90 .
21 ينظر: نفسه، ص90،91 .
22 نفسه، ص93 .
23 السابق، ص94 .
24 ينظر: نفسه،ص 105، 106 .
25 ينظر: نفسه، ص123 – 127 .
26 ينظر: نفسه،127 -129 .
27 السابق، ص78 .
28 عبد الكريم بكري، ابن مضاء و موقفه من أصول النحو، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982م، ص155.
29 ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرّم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م، ص133/5.
30 ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1 (د.ت)، ص77/1 .
31 الكهف/96 .

المنارة للاستشارات

32 ينظر: الرد على النحاة، ص96 .

33 ينظر: نفسه، ص87.

34 ينظر: مجمع اللغة العربية بمصر، كتاب في أصول اللغة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1975م، ص128.

35 الرد على النحاة، ص94.

36 الزجاجي، الجمل، تحقيق ابن أبي شنب، مطبعة كلنسيك، ط2، باريس، 1957م ص323 .

37 السيوطي، همع الهوامع، 13/2.

38 ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د.ت)، 109/1.

39 عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، صحح أصله محمد عبده وعلَّق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، (د.ت)، ص322 .

40 الخصائص، 109/1، 110.

41 شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، 1971م، ص38 .

42 اعتقد ابن مضاء أنّ ابا الفتح خالف غيره بنسبته العمل إلى المتكلم، والصواب خلاف ذلك. فقد علموا أنّ العامل هو المتكلم، لكنهم لمّا لم يجدوا في النسبة فائدة، عدلوا عنها. ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص77 .

43 الكتاب، 106/1 .

44 نفسه، 374/1 .

45 ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط2، 1969م، ص93 .

46 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز سلسلة الأنيس، موفم للنشر، 1991م، ص38 .

47 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص11.

المنارة للاستشارات

48 يفسِّر الرضيُّ المعرب بأنّه «هو المركب مع عامله». الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، 18/1.

49 علم العقائد: علم يستند إلى الفلسفة العقلية في تقرير أصول الدين، وقد نشأ في القرن الثاني من الهجرة. ينظر: محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، دار الفكر بيروت، (د.ت)، 173/8 .

50 ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ط2 (د.ت)، ص196.

51 شرح الكافية، 18/1-25 .

52 ابن حزم، تقريب لحد المنطق والمدخل إليه، .تحقيق إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ص 168.

53 ابن حزم، رسالة مراتب العلوم، رسائل ابن حزم، المجموعة الأولى، نشر إحسان عباس، ص 64.

54 الرد على النحاة، ص131،132 .

55مرتضى جواد باقر، (نظرات في النحو العربي)، مجلة كلّية الآداب، جامعة البصرة العدد11، السنة التاسعة، 1976م، ص102 .

56 لقد أفرد الجزء الثامن من كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) لإنكار القياس و إبطاله.

57 ينظر: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، قدم له إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م، مج8،2/75 .

58 ينظر: نفسه،مج8،2/113 .

59 نفسه، مج2، 7/56 .

60 ينظر: نفسه، مج2، 5/106.

61 ينظر: نفسه، ص134-135 .

62 ابن الأنباري، لمع الأدلة مع الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م، ص95.

المنارة للاستشارات

63 القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط1 1952م، 267/2.

64 ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، مج8، 138/2.

65 ينظر:الكتاب،114/5.

66 ينظر: الخصائص، 471/2.

67 رمضان عبد التوّاب، بحوث و مقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 1995م، ص59 .

68 الرد على النحاة، ص47 .

المنارة للاستشارات